

الإِصْصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين

لمجيئه على بعض أبنيته حتى يكون ذلك علة مانعة له من الصرف فكذلك الفعل يبعد من الاسم لمخالفته له في البناء هذا مع أن لفظه الأمر والأمر يختص به الفعل فأما ما جاء من الأسماء مضمنا معنى الأمر نحو صه ومه وما أشبه ذلك فإنه أقيم مقام الأفعال وهي الأصل في الأمر وإنما فعلوا ذلك توخيا للاختصار لئلا يفتقر إلى إظهار ضمير التثنية والجمع والتأنيث الذي يظهر في الفعل نحو اسكتا واسكتوا واسكتن وما أشبه ذلك .

وأما قولهم الدليل على أنه اسم تصحيح عينه في ما أقومه وما أبيعته قلنا التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير وذلك بحمله على باب أفعل الذي للمفاضلة فصح كما صح من حيث إنه غلب عليه شبه الأسماء بأن ألزم طريقة واحدة والشبه الغالب على الشيء لا يخرج عن أصله ألا ترى أن الأسماء التي لا تنصرف لما غلب عليها شبه الفعل منعت الجر والتنوين كما منعها الفعل ولم تخرج شبهها للفعل عن أن تكون أسماء فكذلك ها هنا تصحيح العين في نحو ما أقومه وما أبيعته لا يخرج عن أن يكون فعلا على أن تصحيحه غير مستنكر كلامهم فإنه قد جاءت أفعال متصرفة مصححة في نحو قولهم أغيلت المرأة أغيمت السماء واستنوق الجمل واستتيست الشاة واستحوذ يستحوذ .

قال □ تعالى (استحوذ عليهم الشيطان) وقال تعالى (ألم نستحوذ عليكم ونمنعكم من المؤمنين) وقد قرأ الحسن البصري (حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وأزينت) على وزن أفعلت ونحو قولهم استصوبت وأجودت وأطيبت وأطولت قال الشاعر .
(صدت وأطولت الصدود وقلما ... وصال على طول الصدود يدوم)